### ناقش مشروع تعديل قانون الانتخابات وأحاله إلى لجنة مشتركة ..البرلمان :

# جهود الرئيس لإنجاح الحوار السياسي حول تعديل القانون يعتبر عملاً وطنياً

# الموافقة على مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتقرير للجنة الزراعة والري

صنعاء/سبأ:

**أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي إحالة مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (13) لسنة 2001م الى لجنة مشتركة من لجنتي الحريات العامة وحقوق الإنسان والشؤون الدستورية والقانونية لدراسته وتقديم تقرير بالنتائج الى المجلس .**

**جرى ذلك بعد أن وافق المجلس على طلب الحكومة سحب مشروع التعديلات السابقة وعلى إدراج مشروع التعديلات الجديدة في جدول أعمال المجلس لهذه الفترة وعلى اثر مناقشة المجلس من حيث المبدأ لمشروع تعديل القانون .**

وفي هذا السياق أثنى المجلس على الدور البارز لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في رعاية الحوار السياسي بين القوى السياسية والوصول الى هذه النتيجة والمعبر عنها في التعديلات التي تضمنها مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء .

واعتبر مجلس النواب الجهد المبذول من قبل فخامة رئيس الجمهورية عملا وطنيا دأب عليه فخامته إنطلاقا من حرصه الشديد على تحقيق التوافق السياسي وترسيخ مبدأ الحوار كطريق حضاري لتبادل الآراء ووجهات النظر فيما يخدم مصالح اليمن وتقدمه وإزدهاره .

وكانت الحكومة قد تقدمت إلى المجلس بمذكرة ايضاحية حول مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء تلاها على المجلس وزير شؤون مجلس النواب والشورى خالد عبدالوهاب الشريف، بيّن فيها ان تقديم مشروع القانون الى المجلس جاء بعد حوار طويل وتوافق بين الاحزاب والتنظيمات السياسية وتم تشكيل لجان قانونية مساعدة في اعداد التعديلات في ضوء التوافقات التي تمت في هذا الشأن، وأدى الى توصل اطراف الحوار الى اقرار مشروع تعديل قانون الانتخابات التي جاءت لتؤكد على تلافي جوانب القصور التي ظهرت خلال الفترة الماضية من تطبيق القانون والاستفادة من توصيات الاتحاد الاوروبي التي سبق وأصدرتها بعد الانتخابات الرئاسية بالاضافة الى ما سبق واتفقت عليه الاحزاب السياسية في اتفاق المبادئ وباتجاه تعزيز الضمانات لاقامة انتخابات حرة ونزيهة.

وبيّنت الحكومة في مذكرتها التفسيرية ان مشروع التعديل لقانون الانتخابات احتوى في الاساس على التوسع في مجال الطعون وتقرير الحق في الطعون على المرشحين للانتخابات النيابية والمحلية اثناء فترة الترشيح واقرار الحق في تقديم الشكاوي الادارية اثناء العمليات الانتخابية وتعزيز النصوص الحالية التي تؤكد على استقلالية وحيادية اللجنة العليا للانتخابات وتنظيم امن الانتخابات وتحديد آلية تشكيل اللجان الامنية واعتبار الانتخابات مسئولية اللجنة العليا للانتخابات، وان تتم عملية الفرز لاصوات الناخبين على مستوى كل صندوق في مراكز الاقتراع.

كما احتوى مشروع التعديل على نصوص واحكام تتصل بتعزيز الضمانات لحيادية الوظيفة العامة والمال العام ووسائل الاعلام الرسمية اثناء الحملات الانتخابية والتوسع في تنظيم حق الرقابة على العمليات الانتخابية سواء كانت رقابة محلية أو اجنبية وتحديد حقوق والتزامات المراقبين .وأكدت الحكومة في مذكرتها الايضاحية حول مشروع تعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء ان تطوير النظام الانتخابي تقتضية على الدوام مجموعة كبيرة من المتغيرات.. مبينة ان من اهمها المستجدات العملية التي تفرزها الخبرة المستقاة من الممارسة في التطبيق ومواكبة التطورات في المفاهيم والاليات التي تجري في اطارها العملية الانتخابية، لافتة الى ان الانتخابات تمثل الوسيلة القانونية والآلية السلمية والسليمة لتداول السلطة باسم الشعب .

الى ذلك وافق المجلس على مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان وذلك بعد مناقشته في ضوء تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان، وبعد أن وافق عليه مجلس الوزراء في إبريل من العام الماضي والذي يتكون من 53 مادة. ويهدف الى وضع حقوق الإنسان في الدول العربية ضمن الإهتمامات الوطنية الأساسية التي تجعل من حقوق الإنسان مُثلاً سامية وأساسية توجه إرادة الإنسان في الدول العربية وتمكنه من الإرتقاء بواقعه نحو الأفضل وفقاً لما ترتضيه القيم الإنسانية النبيلة وتنشئة الإنسان في الدول العربية على الإعتزاز بهويته وعلى الوفاء لوطنه أرضاً وتأريخاً ومصالح مشتركة مع التشبع بثقافة التآخي البشري والتسامح والإنفتاح على الآخر وفقاً لما تقتضيه المبادئ والقيم الإنسانية وتلك المعلنة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذا إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسئولة في مجتمع مدني متضامن قائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والإلتزام بالواجبات وتسوده قيم المساواه والتسامح والإعتدال إضافة الى ترسيخ المبدأ القاضي بأن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتشابكة .

من جهة أخرى أقر المجلس تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن نتائج دراستها وتحليلها لنشاط وزارة الزراعة والري لعام 2006م مع توجيه عروض التوصيات للحكومة تضمنت إعتماد احتساب قيم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني على أساس الأسعار الجارية من واقع أسعار السوق الفعلية وتوحيد قاعدة بيانات القطاع الزراعي وإحصائياته في جميع الجهات ذات العلاقة وكذا مراجعة تباينات بيانات التقرير السنوي لعام 2006م ومساءلة المعنيين بإعداد التقرير .

وأكد المجلس من خلال توصياته على الإلتزام برفع التقارير السنوية للربع الأول من كل عام لاحق لسنة التقرير ، فيما أقر المجلس كذلك اعادة تقرير لجنة الخدمات عن نتائج نزولها الميداني لتقصي الحقائق حول أوضاع المشاريع الخدمية بجزيرة كمران محافظة الحديدة لمزيد من دراسة التوصيات الواردة في التقرير مع الجانب الحكومي المختص وصياغتها بوضع الأولويات وفقاً للإحتياجات الملحة للجزيرة وتقديم ذلك إلى المجلس.

وكان المجلس قد أستهل جلسته بإستعراض محضرة السابق ووافق عليه وأقر تمديد جلساته لإستكمال إنجاز المهام العاجلة المطروحة في جدول أعماله .

حضر الجلسة وكيل وزارة حقوق الإنسان علي صالح تيسير، ورئيس مجلس إدارة هيئة الجزر اليمنية الدكتور عوض عبدالله بامطرف، ومدير عام منظمة المجتمع المدني بوزارة حقوق الإنسان الدكتورة رنا علي الشرعبي ، ومدير عام التخطيط والمتابعة بوزارة الزراعة والري عبدالملك قاسم الثور وعدد من المختصين في الجهات ذات العلاقة .

### ضمن قضايا ناقشها مجلس الوزراء في اجتماعه أمس :

# استعراض تقرير أولي عن سير أعمال تقييم وحصر أضرار فتنة التمرد في صعدة

صنعاء/سبأ:

**اطلع مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس على التقرير الأولي المقدم من وزير الإدارة المحلية عن سير عملية تقييم وحصر الأضرار التي خلفتها فتنة التمرد في بعض مديريات محافظة صعدة في مختلف المجالات الخدمية والإنمائية والاجتماعية.**

**ووجه المجلس اللجنة الميدانية برئاسة وزير الإدارة المحلية الاستمرار في نزولها الميداني الى المحافظة واستكمال عملية الحصر وتقييم الأضرار بأسرع وقت ممكن ، ورفع تقرير متكامل إلى المجلس لإقرار متطلبات التنمية وإعادة الإعمار في المديريات المتضررة وبقية مناطق المحافظة.**

كما كلف المجلس اللجنة بالنزول الميداني الى مديرية بني حشيش محافظة صنعاء لتقييم وحصر الاضرار التي تسببت بها العناصر المتمردة والرفع بها ضمن التقرير.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع تعديل قانون الترويج السياحي رقم 3 لسنة 1999م بشأن الترويج السياحي وتعديلاته والمقدم من قبل وزير السياحة ، ووجه بإحالة المشروع الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لإصدار التعديل .

وجاء هذا التعديل ليواكب المتغيرات الناشئة عن إنشاء وزارة السياحة وفصلها عن الثقافة ، وتعزيز البناء المؤسسي للوزارة ومواكبة التطورات المتنامية في قطاع السياحة بما في ذلك الترويج السياحي على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

ووافق المجلس على اتفاقية التمويل الإضافي الخاصة بمشروع تحديث الخدمة المدنية الموقعة بين الحكومة وهيئة التنمية الدولية بتاريخ 2008-6-16م وذلك بمبلغ 8 ملايين و 900 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة ، ووجه الوزراء المعنيين متابعة استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للمصادقة على الاتفاقية .

ويهدف المشروع الى تعزيز القدرات والأنظمة المؤسسية المحققة للاستغلال المستدام والكامل للموارد البشرية والمالية من خلال بناء وتطوير الإمكانات المؤسسية لتحقيق إدارة أفضل في المستويات العليا والمتوسطة والدنيا ووضع أنظمة تعزز من قدرة الحكومة في التخطيط والإدارة الفاعلة للموارد البشرية والمالية ، والعمل في نفس الوقت على إعادة بناء وهيكلة عدد من الأجهزة الحكومية كوحدات استرشادية تقوم عليها إعادة بناء وهيكلة بقية الأجهزة الحكومية في المرحلة الثانية، وصولا الى تبسيط الإجراءات ورفع كفاءة الاداء في تقديم الخدمات.

وناقش المجلس التقرير السنوي التوضيحي المقدم من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن سير العمل في قطاع البعثات والعلاقات الثقافية وعملية الإيفاد خلال العام الجامعي2007/ 2008م ، حيث تضمن التقرير بيانات إحصائية عن منح التبادل الثقافي والتمويل الحكومي والمنح الداخلية.

واوضح التقرير ان إجمالي الطلاب الموفدين خلال العام الجامعي الماضي عبر وزارة التعليم العالي بلغ 543 طالبا وطالبة موزعين على 22 دولة شقيقة وصديقة منهم 335 دراسات جامعية و 208 دراسات عليا في حين بلغ اجمالي المنح الداخلية في نفس العام 350 منحة منها 306 منح للطالبات.

واشار التقرير الى ان اجمالي الموفدين عبر وزارة التعليم العالي حتى الربع الاول من العام الجاري وصل الى 6 آلاف و 767 طالبا وطالبة موزعين على 41 دولة شقيقة وصديقة، مؤكدا أنه قد تم الاقتصار على عملية الإيفاد خلال العام الجامعي 2007 - 2008م على التخصصات العلمية وذلك لتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية وسوق العمل .

كما تضمن التقرير ابرز الصعوبات التي تحول دون تحقيق مستوى الجودة العالية في عملية الإيفاد والتي منها تعدد منافذ الإيفاد وتدني حجم المخصصات المالية ورسوم الابتعاث وغيرها.

وشدد المجلس بهذا الخصوص على العمل بقراره المؤكد على توحيد الجهات المعنية بالإبتعاث ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبحيث تقوم جميع الجهات المعنية بتمويل موفديها وإعتمادهم المالي وتقديمها لوزارة التعليم العالي، مع التأكيد على الاستمرار في تنظيم الإيفاد واقتصاره على التخصصات العلمية والتقنية ذات الجودة العالية .

ووجه المجلس بإيقاف التوصيات المتعلقة بتوفير المنح الدراسية خارج نطاق التبادل الثقافي، ودعم مشروع قاعدة البيانات بحيث يتم استكماله واستمراره بالصورة المخطط لها.

وأقر المجلس لائحة تنظيم المنح الداخلية لطلبة الدراسات الجامعية والعليا المقدمة من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لإصدار هذه اللائحة التي تحدد الأسس والقواعد العامة التي يتم في ضوئها الترشيح للمنح الداخلية وتحديد الخطوات الإجرائية لعملية التنافس والمفاضلة بين المتقدمين والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف اعتماد المنح الداخلية والمتمثلة في توفير فرص للدراسات الجامعية والعليا في الداخل نظراً لشح المنح الخارجية وارتفاع كلفتها وإعطاء تميز للطلبة المتقدمين بتوفير متطلبات الدراسة بما في ذلك تشجيع الفتيات على مواصلة دراستهن وخصوصاً الفتيات اللاتي تنطبق عليهن شروط الابتعاث للدراسة في الخارج.

وافق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزير المياه والبيئة بشأن تشكيل لجنة للمشاركة في ادارة الموارد المائية في حوض عمران تسمى لجنة ادارة مياه حوض عمران برئاسة محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي لمحافظة عمران وعضوية الجهات المعنية وذات العلاقة في القطاعين الحكومي ومنظمات المجتمع المدني، وعلى ان تتولى اللجنة المشاركة في وضع وتنفيذ سياسات وخطط ادارة وتنمية واستغلال الموارد المائية لهذا الحوض ومراقبة وتقييم ودعم تطور القدرات المؤسسية ونظم اتخاذ القرار وتأكيد روح المسؤولية المشتركة في اطار تكامل الجهود الرسمية والشعبية في ادارة الموارد المائية بما في ذلك تشجيع تنظيم مستخدمي المياه في أطر مؤسسية معترف بها لأغراض المشاركة في هذه العملية اضافة الى تنسيق برامج وحملات التوعية المائية ومتابعة تنفيذها وغيرها من المهام الرامية الى ادارة الحوض وحماية موارده المائية وفق أسس علمية ومنهجية .

واطلع المجلس على تقرير اللجنة الاشرافية العليا للمخيمات والمراكز الصيفية والذي قدمه وزير الشباب والرياضة حول مستوى سير الاعمال في المراكز الصيفية وكذلك التحضيرات الجارية لإقامة المخيمات الشبابية المزمع اقامتها بتاريخ 13 أغسطس الجاري بأمانة العاصمة وعموم المحافظات بإجمالي 31 مخيماً شبابياً منها 8 مخيمات في الجامعات الحكومية وذلك لمدة 12 يوما يقيم فيها الشباب اقامة كاملة .

وعبر المجلس عن ارتياحه لسير الاعمال في المراكز الصيفية المختلفة بجوانبها الدينية والثقافية والإبداعية والمهنية والتعليمية والتدريبية ، مؤكدا ضرورة مضاعفة جهود السلطة المحلية في بالعاصمة والمحافظات باتجاه تكثيف الانشطة المعززة لأهداف اقامة المراكز والمخيمات وإنجاحها بما يؤدي الى خلق انطباع ايجابي لدى الشباب المستهدف والمجتمعات المحلية .

ووجه جميع الجهات المعنية باتخاذ الاجراءات والتدابير اللازمة لإنجاح المخيمات الشبابية التي ستدشن اواخر الاسبوع القادم على مستوى الجمهورية.

ووافق المجلس على تقرير وزير الصناعة والتجارة بشأن نتائج زيارة وزير الاقتصاد الفلسطيني لبلادنا خلال يومي 7 و 8 يونيو 2008م ، حيث تضمن التقرير بروتوكول التعاون التجاري الموقع بين حكومتي الجمهورية اليمنية والسلطة الفلسطينية الذي ينظم آليات التعاون المشترك لزيادة وتنويع التبادل التجاري بما في ذلك تشجيع القطاع الخاص اليمني والفلسطيني لتحقيق هذه الغاية من خلال تحفيز مؤسسات التصدير والاستيراد على تبادل الخبرات وبحث اقامة مشاريع استثمارية وغيرها من الاجراءات الرامية الى تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين الشعبين الشقيقين .ووافق المجلس على مذكرة التفاهم حول حماية وإدارة السلاحف البحرية وموائلها للدول المطلة على المحيط الهندي والبحر العربي وخليج عدن المقدمة من وزارة المياه والبيئة وذلك بعد مراجعتها من قبل وزارة الشئون القانونية .

وتهدف المذكرة الى الحماية والمحافظة على أو سد النقص في أو استعادة السلاحف البحرية الى موئلها بناء على افضل الأدلة العلمية مع الأخذ في الاعتبار الخصائص البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول الموقعة على المذكرة .

واطلع المجلس على تقرير وزير شئون مجلسي النواب والشورى حول تنفيذ الاجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة باعمال الحكومة لدي مجلسي النواب والشورى وذلك خلال الفترة 30 يوليو حتى 5 أغسطس 2008م .

وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات التي ناقشها واقرها مجلس النواب في الفترة المذكورة وتقارير اللجان الدائمة للمجلس الى جانب اختتام مجلس الشورى مناقشاته لمشروع التعديلات الدستورية مع مختلف الفعاليات ومنظمات المجتمع المدني وتشكيله لجنة خاصة من رؤساء اللجان الدائمة في المجلس لصياغة كافة الملاحظات والآراء الواردة الى المجلس حول التعديلات .

واطلع المجلس على تقرير وزير الاشغال العامة والطرق حول مشاركته في اجتماعات الدورة الاستثنائية لمجلس

## تكليف لجنة وزارية بدراسة قضايا الابتعاث للدراسة في الخارج

## التوجيه بإيقاف التوصيات المتعلقة بتوفير المنح الدراسية خارج نطاق التبادل الثقافي

## الموافقة على اتفاقية التمويل الإضافي لمشروع تحديث الخدمة المدنية

## مفارقات.. وسفاهات

فيصل الصوفي

من المفارقات العجيبة التي بدت واضحة في المشهد السياسي اليمني الآن أن أفراداً وجماعات تقول الشيء ونقيضه في ذات الوقت دون شعور بالتناقض أو الأخذ في الاعتبار أن الناس لديهم قدرة على عقد المقارنة بين شيئين متنافرين.

قيادات في حزب الإصلاح تنخرط في موكب الداعين إلى تهيئة المناخ الملائم للعمل السياسي والحديث عن التعاون والتوافق والحرص على إيجاد جو نظيف للحوار، لكن في الجزء الثاني من النهار تشتغل في السفاهات وتحرض ضد الآخر وتهاجمه زوراً وبهتاناً بأكثر العبارات قبحاً.. وفي الأيام الأخيرة تولت بعض قيادات الإصلاح مهمة الإساءة المتعمدة للمؤتمر الشعبي ولرئيس البلاد وللحكومة دون مبرر.. وتلك الإساءات لم تكن حتى محمولة بوعاء نظيف بل بأفواه نتنة خرجت منها عبارات غاية في الشناعة.

ومن هذه المفارقات أيضاً الدعوة إلى الاحتكام إلى الدستور والقانون وفي الوقت نفسه المجاهرة برفض أعمال مبادئ الدستور ونصوص القانون على كثير من الحالات والوقائع التي تستدعي ذلك.. فلأن نصوص القانون توجب مساءلة الخارج عن القانون، فإنهم يطالبون بعدم تطبيقه هذه المرة لأن مستحق المساءلة عضو في الحزب.. وتلتقي أحزاب المشترك عند ضرورة إجراء تعديل في قانون الانتخابات لتحسين النظام الانتخابي، وعندما يستجاب لهذا المطلب يرفضون مناقشة مشروع القانون قبل الإفراج عن معتقلين سياسيين هم في الأساس ليسوا معتقلين سياسيين بل متهمون بالتورط في جرائم جنائية جسيمة وغير جسيمة.. وهكذا يتنطعون من جبهة إلى أخرى فلا هم ساعدوا أنفسهم ولا هم ساعدوا الآخرين وتركوهم يعملون الصواب.

ويحدثك شيوخ حزب الإصلاح عن أدب الاختلاف وعن عفة اللسان وعن المعروف والحكمة والموعظة الحسنة، ويدعون التعفف عن سوء القول بينما ينتشرون في المهرجانات والمنابر يجاهرون بالفحشاء والمنكر ويتكلمون بلسان "الحطيئة" ولكن من دون عقل "الحطيئة"، فتخرج من أفواههم سفاهات وبذاءات يعتذر عنها "ابن السوق" لو صدرت عنه!

مرشح رئاسي سابق يتحرك هنا وهناك يجاهر بالإساءة لرئيس الدولة بطريقة متعمدة وسافرة.. وهذا الذي يريد أن يكبر بالسفاهة كان في يوم من الأيام المرشح من قبل حزبه في التنافس على المقعد الأول والأهم في البلاد.. تصوروا..